

Distr.: General
10 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣١ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٢
المستوطنات البشرية

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٨	البرنامج الفرعي ١: التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية
١١	البرنامج الفرعي ٢: التخطيط والتصميم الحضريان
١٣	البرنامج الفرعي ٣: الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات
١٦	البرنامج الفرعي ٤: الخدمات الأساسية الحضرية
١٩	البرنامج الفرعي ٥: الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة
٢١	البرنامج الفرعي ٦: الحد من الأخطار والإصلاح
٢٣	البرنامج الفرعي ٧: البحوث الحضرية وتنمية القدرات
٢٥	الولايات التشريعية



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/71/50

010416 010416 16-03912 (A)



التوجه العام

١٢-١ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) هو البرنامج المتخصص للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة. والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً، يدعو المجتمع العالمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. ويعزز هذا الهدف القائم بذاته، بالإضافة إلى الغايات المحددة الأخرى الواردة ضمن أهداف أخرى، اتخاذ نهج عالمي متكامل وشمولي لإزاء التحضر. وثمة توافق تام بين مجال تركيز مئول الأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ والهدف ١١ والأهداف ذات الصلة. ومئول الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنه من دعم البلدان في السعي إلى تحقيق الهدف ١١ وغاياته والأهداف المتصلة به.

١٢-٢ ويجري تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تدوم ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ من خلال ثلاثة أطر استراتيجية متتالية لفترات السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن المرجح أن يتوجه هذا الإطار الاستراتيجي ويتعزز أكثر بسبب الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المئول الثالث)، والذي سيكون عنوانه "خطة عمل جديدة للتنمية الحضرية".

١٢-٣ وتضع الهيمنة المتسارعة للمدن كمئول للبشرية عملية التوسع الحضري ضمن أهم الاتجاهات العالمية للقرن الحادي والعشرين. ويُقبل التوسع الحضري الآن بوصفه قوة أوسع نطاقاً يمكن أن تساعد العالم في التغلب على بعض التحديات العالمية الرئيسية، مثل تغير المناخ، والفقر، وعدم المساواة. وتبين الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ التحديات الرئيسية المتعلقة بالتحضر والمستوطنات البشرية وتحدد رؤية وتوجه استراتيجي للتصدي لها. وفي الخطة الاستراتيجية، حددت الدول الأعضاء رؤية جديدة لدور التحضر في التنمية المستدامة وركزت بشدة على مئول الأمم المتحدة بوصفه البرنامج العالمي الرائد الذي يركز على التحضر المستدام.

١٢-٤ وردا على تأكيد الحكومات والشركاء على أهمية التوسع الحضري المستدام، يعزز مئول الأمم المتحدة نهجاً جديداً للتنمية الحضرية بوسعه إدماج جميع جوانب التنمية المستدامة من أجل تعزيز الإنصاف والرفاه والرخاء المشترك. ويركز البرنامج على جميع مستويات المستوطنات البشرية، من المجتمعات الريفية الصغيرة والقرى والبلدات الأسواق إلى المدن المتوسطة الحجم إلى المدن الكبرى. وسينظر مؤتمر المئول الثالث المقبل في كيفية تنظيم المواءمة

بين المدن والبلدات وأهداف التخطيط الوطني في أدائها لدورها بوصفها قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٢-٥ وبالنظر إلى الروابط الوثيقة بين التحضر وتغير المناخ، وإدراكا لأهمية التخطيط الحضري والنقل والمباني للأنشطة المنفذة في مجال المناخ، سيستند الإطار الاستراتيجي إلى مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم سلطات المدن والسلطات دون الوطنية في تنفيذ نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيدعم الإطار المدن والمستوطنات البشرية في تخفيف آثارها على البيئة وانبعاثاتها، والتصدي لتأثير أنشطتها على صحة الإنسان والصحة العامة وتغير المناخ، وسيؤدي إلى تعزيز المرونة الحضرية، ومساعدة المدن على الوصول إلى تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ ودعم مخططات التكامل الرأسي التي تمكن المدن لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتنفيذ الأهداف العالمية على الصعيد المحلي.

١٢-٦ وفي إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، يتناول موئل الأمم المتحدة التحديات والفرص الماثلة في القرن الحادي والعشرين من خلال نهج ثلاثي الجوانب يشدد على التشريعات الحضرية، والتخطيط والتصميم الحضريين، والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات. وتلك هي مجالات التركيز الثلاثة الأولى في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ والأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويستفاد في مجالات الإسكان والخدمات الأساسية الحضرية والحد من المخاطر الحضرية من الأساس الذي يوفره النهج الثلاثي الجوانب من أجل المعالجة الكاملة للاحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في المدن، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل الفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والشباب، والنساء.

١٢-٧ وستقوم فروع البرنامج ومكاتبه الإقليمية بتنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة على نحو مشترك في إطار هيكل مصفوفة. وفي تنسيق الاستجابة للعمليات الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن النتائج المتوقعة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والموئل الثالث، تظل البرامج الفرعية السبعة التالية تتسم بأهمية بالغة، وهي:

البرنامج الفرعي ١: التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية؛

البرنامج الفرعي ٢: التخطيط والتصميم الحضريان؛

البرنامج الفرعي ٣: الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات؛

البرنامج الفرعي ٤: الخدمات الأساسية الحضرية؛

البرنامج الفرعي ٥: الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة؛

البرنامج الفرعي ٦: الحد من الأخطار والإصلاح؛

البرنامج الفرعي ٧: البحوث الحضرية وتنمية القدرات.

١٢-٨ وخلال فترة السنتين، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز ودعم وضع أطر السياسات الحضرية الوطنية بشأن التحضر المستدام والمستوطنات البشرية، وفقاً للقرار ٤/٢٥ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الصادر عن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة. ومن خلال تنفيذ البرامج الفرعية، تشمل الاستراتيجيات الرئيسية التي سيستخدمها موئل الأمم المتحدة والجهات الشريكة له جهود الدعوة الرامية إلى التوعية بقضايا التحضر المستدام، وتقديم المشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وبناء القدرات، ووضع الأدوات والقواعد والمعايير المستندة إلى أفضل الممارسات، وتنفيذ المشاريع التجريبية التي يمكن أن تتطور إلى المستوى المطلوب على أساس نهج أثبتت نجاحها، وتقديم المساعدة إلى الحكومات والسلطات المحلية والجهات المعنية الأخرى المسؤولة عن المسائل الحضرية.

١٢-٩ ومن خلال الأنشطة الدعوية، سيعزز موئل الأمم المتحدة الصورة المؤسسية للبرنامج والمكانة التي يحتلها، وسيعمل على زيادة جهود التوعية ونشر الرسائل الرئيسية لتعزيز الوعي العالمي بقضايا التحضر المستدام والتثقيف بها.

١٢-١٠ وسيوفر البرنامج الفرعي ١، التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية، الدعم السياسي والتشغيلي للحكومات والمدن فيما يتعلق بالتشريعات والأراضي والحوكمة. وسيدعم موئل الأمم المتحدة وضع تشريعات فعالة لتحقيق التنمية الحضرية ونماذج الحوكمة لأغراض التعاون فيما بين البلديات، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي وبالشراكة مع المنظمات الحكومية المحلية، ومعالجة المشاكل والفرص الحضرية القائمة المتعلقة بالأراضي، بناء على طلب الدول الأعضاء.

١٢-١١ وسيزود البرنامج الفرعي ٢، التخطيط والتصميم الحضريان، المدن والحكومات الوطنية بمجموعة من النهج والمبادئ التوجيهية والأدوات المختبرة دعماً لإدارة نمو المدن وتحسين استدامتها وكفاءتها والمساواة فيها من خلال التخطيط والتصميم على جميع المستويات. وسيركز هذا البرنامج الفرعي أيضاً على الكيفية التي يمكن بها للتخطيط والتصميم الحضريين أن يعززا تخفيف آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف. وسيولي اهتمام

خاص للترويج لمبدأ تحقيق الاستفادة المثلى من الكثافة السكانية والكثافة الاقتصادية للمستوطنات الحضرية، وعند الاقتضاء، من الاستفادة من الاستخدام المختلط للأراضي، والتنوع والقدرة على الاتصال على نحو أفضل، وذلك بغية زيادة القيمة الحضرية والإنتاجية.

١٢-١٢ وسيشجع البرنامج الفرعي ٣، الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات، الاستراتيجيات والسياسات الحضرية التي تعزز قدرة المدن على تحقيق إمكاناتها بوصفها محركات للتنمية الاقتصادية وتعزز أيضا مساهمتها في إيجاد العمالة وتكوين الثروات. سيساهم البرنامج الفرعي في صياغة وتنفيذ استراتيجيات حضرية فعالة، وتعزيز تمويل البلديات، ووضع سياسات تدعم التنمية الاقتصادية المحلية، وإيجاد فرص عمل وسبل عيش لائقة في المناطق الحضرية، وخاصة للشباب.

١٣-١٢ وسيركز البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية، على تعزيز السياسات والأطر المؤسسية اللازمة لتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات الأساسية الحضرية. وستُقدّم المساعدة في مجال السياسات والمساعدة التقنية للبلدان الشريكة والسلطات المحلية. ويشمل البرنامج الفرعي أربع مجموعات برنامجية، هي: (أ) المياه والصرف الصحي؛ (ب) إدارة النفايات الحضرية؛ (ج) التنقل الحضري؛ (د) الطاقة الحضرية. وسيربط البرنامج الفرعي توفير الخدمات الأساسية بزيادة إنتاجية المدن وقدرتها على توليد فرص العمل.

١٤-١٢ وسيسعى البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، إلى تحقيق الأعمال التدريجي للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق للجميع، من خلال السياسات التي تؤدي لزيادة المعروض من المساكن الميسورة التكلفة، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة القائمة، ومنع نشوء أحياء فقيرة جديدة. وستبذل جهود المنع هذه استناداً إلى نهج استراتيجي إزاء الإسكان يضعه في مركز المدينة وفي صميم السياسات الحضرية.

١٥-١٢ وسيشارك البرنامج الفرعي ٦، الحد من الأخطار والإصلاح، في التقليل في آن واحد من المخاطر والاستجابة للأزمات في المناطق الحضرية من خلال برنامج المدن القادرة على التكيف وبرنامج إنعاش المستوطنات التابعين له. وسيتناول البرنامج الفرعي المدن المتأثرة بالأزمات من حيث الوقاية من الكوارث والتصدي لها أيضاً، ولا سيما تعزيز مفهوم "إعادة البناء وفق تصميم معين".

١٦-١٢ وسيتولى البرنامج الفرعي ٧، البحوث الحضرية وتنمية القدرات، إبلاغ نتائج الرصد والتقييم اللذين يجريان على الصعيد المحلي والعالمي إلى الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل بإجراء بحوث بشأن المواضيع الرئيسية وإعداد التقرير العالمي للمدن وغيره من

المنتجات المعرفية المرتبطة بتنفيذ استراتيجية إدارة المعارف. وفي إطار ثورة البيانات، سيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة تطوير مبادرة ازدهار المدن من أجل دعم جمع البيانات والتحليل والإبلاغ على المستوى الوطني ومستوى المدن، بما في ذلك تقديم الدعم للمرصد الحضرية المحلية. وسيوفر البرنامج الفرعي الخبرة المتخصصة في مجال تطوير القدرات المؤسسية والفردية.

١٢-١٧ وسيقوم موئل الأمم المتحدة إلى زيادة تعميم القضايا الشاملة المتمثلة في الشؤون الجنسانية والشباب وتغير المناخ وحقوق الإنسان. وتمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، سيعمل البرنامج على تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والفرص المتساوية للنساء والرجال في جميع أنشطته المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأراضي والإسكان والخدمات الأساسية الحضرية والعمالة، من أجل معالجة التفاوتات المستمرة. وفي العقود القليلة الماضية، برزت بظالة الشباب بوصفها تحديا خطيرا في المناطق الحضرية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، حيث تسهم في كثير من الأحيان في الاضطرابات السياسية. وسيكفل موئل الأمم المتحدة تعميم قضايا الشباب في أعماله المعيارية والتنفيذية من خلال البرمجة المناسبة، وكذلك من خلال نظام للرصد يستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر. وخلال تعميم مراعاة حقوق الإنسان في المستوطنات البشرية ومبادرات التحضر المستدام سيتبع البرنامج، في جميع برامج ومشاريعه، مبادئ المساواة وعدم التمييز والإدماج والمشاركة والمساءلة التي لا تستثني أحدا. وبالنظر إلى أثر المدن الكبير على تغير المناخ، سيواصل موئل الأمم المتحدة العمل من أجل مكافحة تغير المناخ وآثاره. وستشرف شعبة البرامج على التعميم الفعلي للقضايا الشاملة.

١٢-١٨ ويُنفذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة، في إطار شعبة البرامج، بالإدماج القوي للجوانب المعيارية والتنفيذية لعمله. ويمثل هذا النهج المختلط الميزة النسبية لموئل الأمم المتحدة. وسيدفع العمل المعياري تطوير برنامج الموئل. وسيتم تسجيل نتائج الأعمال التنفيذية للبرنامج، وسيستفاد من المعارف المكتسبة في العمل المعياري للبرنامج. وتقود المكاتب الإقليمية تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والقطري، مراعية في ذلك الأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد، سينتقل البرنامج إلى زيادة تعزيز الملكية الوطنية للبرامج على الصعيد القطري.

١٢-١٩ ويتسم أداء الخدمات بفعالية وكفاءة بأهمية بالغة لمستقبل البرنامج، من حيث اعتباره مناسبا للغرض وتحقيقه لقيمته مقابل الأموال المستثمرة فيه. وسيواصل موئل الأمم المتحدة إصلاح وتطوير نموذج أعماله في مشاور وثيق مع الدول الأعضاء.

١٢-٢٠ وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيقوم موئل الأمم المتحدة بمواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في البرامج والمشاريع والسياسات والأنشطة، تمشيا مع قرار مجلس الإدارة ٣/٢٥ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتعزيزا لاتساق البرامج ومواءمتها عند تنفيذ البرامج وضمانا لإنجاز جميع الوحدات التنظيمية، بما فيها المكاتب الإقليمية، لبرنامج العمل المعتمد، سيعقد موئل الأمم المتحدة معتكفات برنامجية منتظمة للقيادات الإدارية العليا. وسيواصل البرنامج رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل والميزانية والإبلاغ عنه. وسينظر البرنامج في تنفيذ نهج أكثر استراتيجية فيما يتعلق بالنتائج والأدلة، بوسائل تشمل تعزيز الإدارة القائمة على النتائج لكي تتلاءم مع احتياجات البرنامج. وتمشيا مع سياسة التقييم، سينفذ البرنامج تقييمات على المستوى المؤسسي وتقييمات للبرامج والمشاريع، فضلا عن التقييمات الذاتية، لجميع المشاريع التي ينتظر أن تغلق في فترة السنتين.

١٢-٢١ ويسهم عمل موئل الأمم المتحدة في الركائز الثلاث للأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتنمية، على النحو التالي: بالنسبة للتنمية، عن طريق تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والتخطيط المتكامل والاستثمار؛ وبالنسبة للسلام والأمن، من خلال عمله المتعلق بتعزيز قدرة المدن والمستوطنات البشرية على التأقلم وبشأن إعادة الإعمار وإعادة التأهيل لما بعد الكوارث وما بعد النزاعات؛ وبالنسبة لحقوق الإنسان وسيادة القانون، عن طريق الترويج للإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق بوصفه عنصرا في الحق في مستوى معيشي لائق وغيره من حقوق الإنسان المعترف بها، وعن طريق ضمان أن يقوم عمل البرنامج على إطار يعزز حقوق الإنسان ويعمل على حمايتها واحترامها ويزيد إمكانية حدوث تغير عام من خلال قواعد ومؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة.

١٢-٢٢ وعلى المستوى العالمي والإقليمي والوطني، سيعمل موئل الأمم المتحدة في تعاون وتعاضد مع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وسيعمل عن كثب مع الحكومات، والسلطات المحلية، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات، والقطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، والعديد من الجهات الشريكة الأخرى في جدول أعمال الموئل، تمشيا مع استراتيجيته للشراكة.

البرنامج الفرعي ١ التشريعات الحضرية والأراضي والحوكمة

هدف المنظمة: تحفيز التنمية الحضرية المستدامة العادلة من خلال صياغة واعتماد التشريعات التمكينية، وزيادة فرص الحصول على الأراضي، وتعزيز نظم الحوكمة اللامركزية من أجل تحسين السلامة وتقديم الخدمات على نحو أفضل

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد العمليات الاستشارية لإصلاح القوانين التي تهدف إلى تحسين التوسع الحضري وزيادة الكثافة في المناطق الحضرية والتخطيط والتمويل الحضريين، والتي تُنفذ بدعم تقني من موئل الأمم المتحدة	(أ) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على تنفيذ التشريعات الحضرية في مجالات التوسع الحضري وزيادة الكثافة في المناطق الحضرية والتخطيط والتمويل الحضريين
زيادة عدد البرامج الرامية إلى تحسين ضمان حيازة الأراضي لفائدة الجميع، بمن فيهم المنتمون إلى الفئات الضعيفة، والنساء، والشباب، وأفراد الشعوب الأصلية، التي تنفذها الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل	(ب) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على تنفيذ برامج لتحسين ضمان حيازة الأراضي لفائدة الجميع، بمن فيهم المنتمون إلى الفئات الضعيفة، والنساء، والشباب، وأفراد الشعوب الأصلية
زيادة عدد الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الجهات الشريكة في جدول أعمال الموئل التي تسترشد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية	(ج) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على وضع واعتماد سياسات وخطط واستراتيجيات تعزز الحوكمة اللامركزية والإدارة والسلامة الحضريتين الشاملتين للجميع، أو على تكييف سياسات وخطط واستراتيجيات من هذا القبيل
زيادة عدد الحكومات المحلية والوطنية الشريكة التي اعتمدت استراتيجيات محلية لمنع الجريمة	(د) زيادة عدد الحكومات المحلية والوطنية الشريكة التي اعتمدت استراتيجيات محلية لمنع الجريمة

الاستراتيجية

١٢-٢٣ يوفر البرنامج الفرعي ١ الأساس للتنمية الحضرية المستدامة. وهذه العناصر الأساسية هي الهياكل التي تتطلبها البرامج الفرعية الأخرى لتقديم حلول فعالة للتحديات التي تتناولها، وضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج. وهي تشمل الإطار القانوني الذي يقرر الشكل والهيكل الأساسيين للمناطق الحضرية، ويحدد حقوق وأدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صنع القرار في المناطق الحضرية، بما في ذلك جميع المتأثرين؛ بما يشجع على توفير الأراضي المزودة بالخدمات الكافية

للتحضر المستدام، من خلال نظم وأدوات إدارة الأراضي، بناء على مبدأ ضمان حيابة الأراضي لفائدة الجميع، بحيث يتوفر الأساس للاستجابة والشمول في إدارة الأراضي التي تضمن تكافؤ الفرص وتقلل من أوجه عدم المساواة في النتائج؛ والتي تكون فيها الحكومات المحلية بوصفها البلديات الرئيسية صانعة القرار ومقدمة الخدمات من خلال الحوكمة المتسمة بالكفاءة والانفتاح.

١٢-٢٤ وسيعمل البرنامج الفرعي ١ في تعاون وثيق مع البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣، في إطار النهج الثلاثي الجوانب، على تقديم حلول طويلة الأجل تضمن حدوث استثمار حضري يمكن التنبؤ به والاستقرار اللازم لحماية مصالح الفئات الضعيفة. ويوفر هذا النهج المتكامل جوهر الخطة الحضرية الجديدة وهو يتسم أيضا بأهمية أساسية للتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢-٢٥ وستحقق أهداف البرنامج الفرعي في المقام الأول من خلال وضع وتنفيذ أدوات ونُهُج عملية للتشريع والتنظيم، وضمان الحيازة وإدارة الأراضي، والحوكمة الفعالة والمنفتحة من أجل تحقيق التنمية الحضرية الشاملة للجميع والمستدامة. وتمثل الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة في زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على النحو التالي:

(أ) لتنفيذ التشريعات الحضرية الفعالة، مع إيلاء الأولوية لمجالات التوسع الحضري وزيادة الكثافة في المناطق الحضرية والتخطيط والتمويل الحضريين، سيدعم موئل الأمم المتحدة إدخال تحسينات على الصكوك التنظيمية للعناصر الرئيسية للتحضر، بما في ذلك إدارة الأراضي والحفاظ على الأماكن العامة، وتوفير الأراضي المزودة بالخدمات، والمسائل المتعلقة بمراقبة التنمية، وتقاسم القيمة، والاستثمارات العامة والخاصة. وسيستند تقديم الدعم إلى الحكومات على جميع المستويات في هذه المجالات إلى الشراكات والمعلومات المنشأة من خلال قاعدة بيانات UrbanLex والمقدمة من خلال مفهوم القانون الأساسي الذي يولي الأولوية للفعالية ومسارات التأثير، ولا سيما في السياقات الفقيرة الموارد. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على مهمة سيادة القانون في دعم التحول من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية؛

(ب) لتنفيذ برامج تحسن إدارة الأراضي وتعزيز ضمان الحيازة للجميع، سيواصل موئل الأمم المتحدة دعم الحكومات على جميع المستويات من أجل توفير ضمان حيابة الأراضي للفقراء الريفيين والحضرين عن طريق اعتماد وتنفيذ السياسات وأدوات ونُهُج الأراضي التي تراعي مصالح الفقراء، والملائمة للمسائل الجنسانية، والفعالة، والمستدامة. ومن

خلال الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، سيدعم البرنامج الفرعي اعتماد السياسات والأدوات في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك إدارة وتنظيم أسواق الأراضي، ووجود نظام لسجلات الأراضي وإدارتها يفي بالغرض ويتسم بالشمول، بما في ذلك القدرات المحلية والإقليمية والوطنية على إدارة المسائل المتعلقة بالأراضي، وتحسين نظم التمويل القائم على الأراضي، واستراتيجيات تخصيص الأراضي وتوزيعها، واستخدام إعادة تعديل الأراضي كوسيلة للحصول على الأماكن العامة، وتطوير حيز المساكن وتحسين تصميم المساحات الحضرية، واعتماد أدوات لضمان حيابة الأراضي للفئات الضعيفة؛

(ج) وضع واعتماد أو تكييف السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تعزز الحكم اللامركزي والدعوة على الصعيد العالمية والوطنية والمحلية. وسيواصل موئل الأمم المتحدة التركيز على تيسير قيام أشكال فعالة وتعاونية من الحوكمة المتعددة المستويات، بما في ذلك الحوكمة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات التي تمكن المدن والمستوطنات البشرية وتطور الحوار بين جميع الدوائر الحكومية. وسيدعم موئل الأمم المتحدة الفعالية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتعزيز الهياكل المؤسسية المحلية بتقديم خدمات استشارية تهدف إلى زيادة المتاح من السلطة والموارد للمؤسسات المحلية في مجال التخطيط للنمو الحضري. وسيدعم موئل الأمم المتحدة الدول الأعضاء في تعزيز الابتكار في الإدارة البلدية من أجل قيام حكومات محلية أكثر كفاءة وقابلية للمساءلة تكون قادرة على جعل المدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة للجميع. وسيسعى موئل الأمم المتحدة إلى زيادة جهوده الرامية إلى دعم صوت الحكومات المحلية ومنظوراتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيتحقق ذلك من خلال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية بوصفها صوت الحكومات المحلية في منظومة الأمم المتحدة. وستظل سلامة النساء والفتيات تشكل موضوعا بارزا يتم تناوله في المقام الأول من خلال الشبكة العالمية للمدن الأكثر أمنا والبرامج التنفيذية المشتركة بغية تعزيز السلامة الحضرية من خلال نهج متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة تقوده المدن.

البرنامج الفرعي ٢ التخطيط والتصميم الحضريان

هدف المنظمة: تحسين السياسات والخطط والتصاميم من أجل إقامة مدنٍ أكثر تركيزاً وشمولاً من الناحية الاجتماعية وأفضل تكاملاً واتصالاً تعزّز التنمية الحضرية المستدامة وأقدر على التكيف مع تغير المناخ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد السلطات الحضرية والإقليمية والوطنية الشريكة التي اعتمدت سياسات حضرية أو أطرًا مكانية وطنية تدعم إقامة مدن مركزة ومتكاملة ومتراصة وشاملة من الناحية الاجتماعية	(أ) تحسين السياسات الحضرية أو الأطر المكانية الوطنية التي تعتمد عليها السلطات الحضرية والإقليمية والوطنية الشريكة من أجل مدن مركزة ومتكاملة ومتراصة
زيادة عدد المدن الشريكة التي اعتمدت سياسات أو خططاً أو تصاميم من أجل إيجاد مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومتراصة وشاملة من الناحية الاجتماعية	(ب) تحسين السياسات والخطط والتصاميم التي تعتمد عليها المدن الشريكة من أجل إيجاد مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومتراصة وشاملة من الناحية الاجتماعية
زيادة عدد الشركاء من سلطات المدن والسلطات الإقليمية والوطنية الذين يعتمدون سياسات أو خططاً أو استراتيجيات تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه	(ج) تحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي يعتمدها الشركاء من سلطات المدن والسلطات الإقليمية والوطنية للإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

الاستراتيجية

١٢-٢٦ ويتوقع أن تشكل السياسات الحضرية الوطنية، والتوسعات المخططة للمدن، والأماكن العامة، والتصميم الحضري، وتركز المدن، والتخطيط والتصميم المراعيان للمناخ، أساس جدول الأعمال الحضري الجديد. وفي عام ٢٠١٥، وافق مجلس الإدارة على المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، واعتمدت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، اعتمد ١٩٥ بلداً اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وستستفيد استراتيجية البرنامج الفرعي ٢ من الأطر العالمية المذكورة أعلاه وستركز على تنفيذها، وستستفيد كذلك من المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة التي تدعم السلطات المدنية وسلطات المدن والسلطات دون الوطنية في تنفيذ نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وسوف تستند الاستراتيجية أيضاً إلى الإنجازات السابقة والدروس المستفادة.

١٢-٢٧ وبالنظر إلى أن التخطيط والتصميم الحضريين يشكلان أحد العناصر الرئيسية للنهج الثلاثي إزاء التحضر، سيعمل البرنامج الفرعي بالتضافر مع البرنامجين الفرعيين المتعلقين بالتشريعات الحضرية والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات لتحقيق إدارة أكثر فعالية للعلاقة بين القطاعين العام والخاص ووضع خطط وسياسات حضرية محسّنة وقابلة للتنفيذ، وهو ما سيدعم بدوره التحول إلى نموذج حضري جديد قادر على الاستفادة من الميزة الحضرية من أجل تعزيز الصالح العام والاستدامة الطويلة الأجل للمدن والنظم الوطنية. وترد فيما يلي الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين السياسات الحضرية أو الأطر المكانية الوطنية على المستويات الحضرية والإقليمية والوطنية، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز القدرات التقنية لتحسين التخطيط الحضري وتصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات، وتعزيز وبناء الشراكات، وتعزيز إدارة المعارف، وتشجيع التعلم من الأقران، واتخاذ نهج يقوم على شبكة من الممارسين إزاء السياسات الحضرية الوطنية. وسيدعم ذلك بوضع برامج ومشاريع محددة تتخذ نهجا متكاملا إزاء تعزيز الروابط الراسخة بين المناطق الحضرية والريفية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مع التركيز على تعزيز القدرات التخطيطية والسياساتية للمدن الصغيرة والمتوسطة، وتيسير اتخاذ نهج متكامل إزاء التنمية الحضرية وإقامة روابط واضحة مع النهج الثلاثي المسارات. وسيروج موئل الأمم المتحدة أيضا لمجموعة من المبادئ التوجيهية، مثل الاستفادة المثلى من الكثافة السكانية والاقتصادية في المستوطنات الحضرية، حسب الاقتضاء، وكفالة الاستخدام المختلط للأراضي، والتنوع، وتحسين رأس المال الاجتماعي، والابتكار، وتحسين الاتصال بهدف الاستفادة من تكتل الاقتصادات وتقليل متطلبات التنقل؛

(ب) لتحسين السياسات الحضرية أو الأطر المكانية على مستويي المدن والأحياء، سيركز موئل الأمم المتحدة على توسيع نطاق عمله بشأن الأماكن العامة، والتوسع المخطط للمدن وإعادة تخصيص المساحات، وعلى دعم قدرة المدن على وضع وتنفيذ أنشطة وأدوات التخطيط الحضري. وسيسعى موئل الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون الدولي بغية تقاسم الخبرات التقنية، وبناء القدرات الفنية وقدرات وضع السياسات، وتوثيق التجارب الناجحة الخاصة بالتخطيط المكاني المستدام والمتكامل وتقاسمها. وستستخدم هذه الاستراتيجية بناء القدرات بين الأقران، ومواصلة تطوير شبكة عالمية لمختبرات التخطيط والتصميم، وإنشاء مراكز للمعارف تتعلق بالأماكن العامة لتقاسم الممارسات الجيدة فيما بين المدن والدعوة من أجل تحسين نظم التخطيط؛

(ج) لتحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تنفيذ نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن طريق ما يلي: بناء قدرات الحكومات الوطنية والمحلية من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من ضعف سكان المناطق الحضرية؛ ومساعدة المدن على تخفيف آثارها البيئية وانبعاثاتها، بسبل منها تحسين التصميم الحضري؛ ومعالجة أثر الانبعاثات على الصحة البشرية وتغير المناخ، والقيام بذلك جزئياً عن طريق تقاسم أفضل الممارسات الدولية، وتيسير إدخال التكنولوجيا والأدوات التي ستستخدمها المدن لتقييم مخاطرها وأوجه الضعف بها والتخطيط للتأقلم؛ وتنمية بناء القدرات في مجال وضع المعايير وأدوات صنع القرار بالتعاون مع الشركاء، وكجزء من شبكة عالمية ناشئة من الممارسين؛ ومساعدة المدن في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ؛ ودعم مخططات التكامل الرأسي التي تمكن المدن من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ ودعم المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة، مثل اتفاق رؤساء البلديات، وتحالف القيادات لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في المدن، وتحالف المناخ والهواء النظيف للحد من الملوثات المناخية قصيرة العمر؛ واستخدام التخطيط والتصميم الحضريين كاستراتيجية لمعالجة الحد من مخاطر الكوارث؛ ووضع مبادرات رائدة ومشاريع تنفيذية على المستوى المحلي من أجل إبراز نهج جديدة للتخطيط الحضري والإقليمي، واستراتيجيات القدرة على التأقلم مع المناخ والتخفيف من آثار تغير المناخ التي تعبئ المعارف المحلية والدولية وتدعم "التعلم عن طريق الممارسة".

البرنامج الفرعي ٣

الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات

هدف المنظمة: تحسين الاستراتيجيات والسياسات الحضرية التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع، واستدامة سبل كسب الرزق، وتعزيز تمويل البلديات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد '١' زيادة عدد المدن الشريكة التي أعدت خططاً استراتيجية داعمة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع للتنمية الاقتصادية المحلية	
'٢' زيادة عدد المدن الشريكة التي حددت الأولويات على أساس تقييم الاقتصاد المحلي	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد المدن الشريكة التي اعتمدت سياسات أو برامج حضرية تدعم تحسين العمالة واستدامة سبل كسب الرزق مع التركيز على شباب المناطق الحضرية ونسائها، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأخرى الضعيفة من السكان	(ب) تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد سياسات أو برامج حضرية تدعم تحسين العمالة واستدامة سبل كسب الرزق مع التركيز على شباب المناطق الحضرية ونسائها
زيادة عدد المدن الشريكة التي نفذت خططاً أو استراتيجيات لتحسين تمويل المناطق الحضرية والبلديات	(ج) تحسين قدرة المدن الشريكة على تنفيذ خطط أو استراتيجيات لتعزيز تمويل المناطق الحضرية والبلديات

الاستراتيجية

٢٨-١٢ يدعم البرنامج الفرعي السلطات المحلية والإقليمية والوطنية في اعتماد أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات شاملة للجميع تدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وخلق الفرص الاقتصادية للجميع، وخاصة للشباب من الجنسين والفئات الضعيفة، وتحسين تمويل البلديات. وتندرج استراتيجية البرنامج الفرعي في إطار الخطة الحضرية الجديدة. وتتماشى الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والالتزام بزيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز قدرات البلديات وسائر السلطات المحلية، على النحو الوارد في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وترد فيما يلي الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد استراتيجيات داعمة للنمو الاقتصادي الشامل، سيقوم موئل الأمم المتحدة بإنشاء وتقاسم المعارف والممارسات الجيدة بشأن السياسات والاستراتيجيات والأدوات المتعلقة بمدن بعينها لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام في المدن؛ وإذكاء الوعي في صفوف رؤساء البلديات ومديري المدن والفنيين في الشؤون الحضرية بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية الحضرية الجيدة وتوفير الأدوات التقنية وتقديم خدمات استشارية بشأن التحليل الاقتصادي المكاني لدعم القرارات المتعلقة بالتخطيط الحضري ومشاريع التنمية الاقتصادية الحضرية، بما في ذلك مشاريع التجديد الحضري ومبادرات التنمية العقودية؛ والقيام، من خلال التدريب والتوجيه، بتكوين جماعة من الممارسين في مجال التنمية الاقتصادية المحلية لتيسير تبادل المعارف وبناء قدرات الحكومات المحلية في مجال تقييم الاقتصاد المحلي والتخطيط والتنفيذ المتعلقين به. وسينشئ موئل الأمم المتحدة قاعدة معارفه وسيدعو إلى انتهاج سياسات النمو الاقتصادي الحضري

الشامل من خلال تقاريره الرئيسية، بما في ذلك التقرير العالمي للمدن، وتقارير اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية التي يدعى إلى المساهمة فيها؛

(ب) لتعزيز قدرات المدن الشريكة على اعتماد سياسات أو برامج حضرية تدعم تعزيز العمالة وتطوير المهارات وسبل كسب العيش المستدامة للشباب والنساء في المناطق الحضرية، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تحسين نوعية وأثر برامج سبل كسب العيش للشباب من خلال العمل المعياري والتنفيذي على أساس منهجية التنمية التي يقودها الشباب، الأمر الذي يضع الشباب في صميم الأنشطة الإنمائية التي يشاركون فيها؛ وستتم مواءمة مجالات التركيز الأساسية فيما يتعلق بتحسين سبل عيش الشباب من الرجال والنساء مع المجالات المواضيعية ذات الأولوية للبرنامج، مع التركيز بوجه خاص على خلق فرص العمل وسبل العيش، فضلاً عن الحوكمة والقدرة على التأقلم والحد من المخاطر، باستخدام مشاريع "الحيز الحصري"، وصندوق شباب المناطق الحضرية، وبرنامج شباب القرن ٢١ كنقاط انطلاق؛

(ج) لتحسين قدرات المدن الشريكة على تنفيذ خطط أو استراتيجيات لتحسين تمويل البلديات، سيعمل موئل الأمم المتحدة على بناء القدرات التقنية والمؤسسية للسلطات المحلية. وسيجري دعم الحكومات المحلية في توسيع المصادر المحلية للإيرادات وزيادة الاستفادة منها عن طريق ما يلي: تنفيذ آليات تقاسم قيمة الأراضي من أجل تعزيز تمويل الهياكل الأساسية الحضرية المحلية، ولا سيما في سياق التوسعات المخططة للمدن وخطط التنمية الحضرية؛ وتحسين إدارة الأصول المحلية، مثل الأراضي والممتلكات العامة والأماكن العامة والمرافق التي تقدم الخدمات؛ وتعزيز التمكين المالي للبلديات، على سبيل المثال بتحسين جباية الضرائب، بسبل منها استخدام الحلول التكنولوجية؛ وبناء المهارات والقدرة على تحسين تخطيط الميزانيات البلدية وإدارتها؛ وتقديم الدعم، بالتنسيق مع البرنامج الفرعي ١، لتصميم الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق النتائج المشار إليها أعلاه وما يتصل بها من جوانب تمويل البلديات. وسيتم أيضاً دعم الحكومات المحلية في تقييم احتياجاتها في مجال تمويل الهياكل الأساسية المحلية وتحديد الخيارات القابلة للتنفيذ، بما في ذلك الاستفادة من المصادر المحلية واستخدامها.

البرنامج الفرعي ٤ الخدمات الأساسية الحضرية

هدف المنظمة: زيادة المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية وتحسين مستوى معيشة الفقراء في المناطق الحضرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد السلطات المحلية والإقليمية والوطنية الشريكة التي تنفذ أطراً مؤسسية وتشريعية لزيادة المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية، وتطبيق المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية وتلك المتعلقة بإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية	(أ) تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية التي تنفذها السلطات المحلية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة
زيادة حجم الاستثمارات التي توجه إلى الخدمات الأساسية الحضرية بفضل الدور الحفّاز الذي تقوم به برامج موئل الأمم المتحدة في البلدان الشريكة	(ب) تعزيز بيئة مواتية لتشجيع الاستثمارات في الخدمات الأساسية الحضرية في البلدان الشريكة مع التركيز على الفقراء في المناطق الحضرية
زيادة عدد الأفراد في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين يمكنهم الحصول بشكل مستدام على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي نتيجة للتدخلات التي يقوم بها موئل الأمم المتحدة	(ج) التوسع في تغطية الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة لفائدة مجتمعات محلية مستهدفة
زيادة عدد الأفراد في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين يمكنهم الحصول بشكل مستدام على إمدادات الطاقة بفضل التدخلات التي يقوم بها موئل الأمم المتحدة	
زيادة عدد الأفراد في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين يمكنهم الوصول إلى سبل مستدامة للنقل بفضل التدخلات التي يقوم بها موئل الأمم المتحدة	

الاستراتيجية

٢٩-١٢ تخطط استراتيجية البرنامج الفرعي ٤ علماً باعتماد أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر الموئل الثالث. وتستلزم الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة والقادرة على التكيف نموذجاً للتنمية الحضرية على أساس تخطيط متكامل يستند إلى الركائز الثلاث للتشريعات الحضرية،

والتخطيط الحضري، والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات، ويعزز فرص حصول الجميع على تلك الخدمات. للبرنامج الفرعي ٤ محور تركيز رئيسي يتمثل في دعم السلطات المحلية والإقليمية والوطنية المسؤولة عن الشؤون الحضرية والمسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية من أجل وضع وتنفيذ سياسات من أجل تحسين أداء الخدمات، وزيادة تكافؤ فرص الجميع في الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية القادرة على الصمود، وتحسين مستوى معيشة الفقراء في المناطق الحضرية. وترد فيما يلي الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) تمثل الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، مثل المياه والصرف الصحي، والتنقل، والطاقة، وإدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الصلبة، والتصريف، نتائج النهج الثلاثي الجوانب والعناصر الأساسية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات البشرية. وفي هذا الصدد، من أجل تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول العادل على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، حسب الاقتضاء، سيقوم مؤهل الأمم المتحدة بنشر أفضل الممارسات وتوفير الدعم لبناء قدرات السلطات المحلية والإقليمية والوطنية على صياغة وتنفيذ السياسات والتشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات التنقل الحضري، والطاقة الحضرية، والمياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات والتصريف في المناطق الحضرية، في سياق التوسعات المخططة للمدن أو إعادة تخصيص المساحات الحضرية. وستركز الجهود على تعزيز القدرة التقنية والإدارية لمقدمي الخدمات من أجل ضمان الكفاءة والفعالية المؤسسية في تقديم الخدمات وتوفير مستويات كافية من الخدمات لفقراء المناطق الحضرية، بما في ذلك المؤسسات المجتمعية مثل المدارس والمستشفيات، والمشاركة في السياسات الوطنية ودون الوطنية وعمليات إصلاح القطاع لتعميم الخدمات الحضرية الأساسية في السياسات والممارسات الحضرية الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على الفقراء، والاضطلاع بأنشطة الدعوة وإقامة الشبكات بشأن الخدمات الحضرية الأساسية. وسيساعد البرنامج الفرعي كل من الحكومات الوطنية والمحلية في وضع تدخلات منخفضة انبعاثات الكربون، مع التركيز بشكل خاص على كفاءة استخدام الطاقة في البيئة المبنية وتوليد الطاقة المتجددة في المدن. وسوف يسعى البرنامج إلى دعم البلدان الشريكة في مواءمة سياسات الطاقة على الصعيدين الوطني والمحلي والعمل أيضا مع مقدمي مرافق الطاقة، بما في ذلك المنتجون والموزعون. وسيوفر الصندوق الاستثماري للخدمات الحضرية الأساسية، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الإدارة ٢/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، آلية لتيسير تدفقات الموارد إلى الخدمات الأساسية الحضرية وتنفيذ البرنامج الفرعي ٤؛

(ب) لتعزيز بيئة مواتية لتشجيع الاستثمارات في الخدمات الأساسية، سيبين موئل الأمم المتحدة، استناداً إلى التمويل السليم للبلديات والاقتصادات الحضرية القائمة على تقاسم القيمة، النماذج المالية التي تولد الموارد اللازمة لبناء الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات. وستؤدي هذه النماذج إلى التطوير المحلي للمدن، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة إمكانيات وصول خدمات أساسية حضرية أكثر استدامة ومرونة إلى الجميع. وستُعزز الشراكات القائمة مع المصارف الإنمائية الإقليمية لتقديم الدعم في مرحلة ما قبل الاستثمار والمساعدة التقنية للبلدان الشريكة وإنشاء القدرة التقنية والإدارية على السواء من أجل استيعاب الموارد القائمة على كثافة رأس المال التي تقدمها المصارف. وسوف يواصل البرنامج أيضاً تعزيز عمله مع القطاع الخاص لحشد الدعم المالي من أجل التوسع في توفير الخدمات الأساسية الحضرية. وستُرسى آليات تمويلية تراعي مصالح الفقراء لحشد الدعم لصالحهم ولصالح الفئات الضعيفة. وسيتم وضع مبادرات رامية إلى إظهار وسائل التمويل المتكررة، مثل تقاسم القيمة فيما يتعلق بأنظمة التنمية العابرة والتصرف. وسيعزز البرنامج الفرعي الخدمات الأساسية المدارة جيداً في توفير فرص عمل منظمة من خلال تحسين إدارة النقل العام والمياه والمرافق الأخرى؛

(ج) لزيادة تغطية الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة، سيدعم البرنامج الفرعي مشاريع إيضاحية ميدانية قابلة للاستنساخ من قبل السلطات المحلية والإقليمية والوطنية. وستسلط تلك المشاريع الميدانية الضوء على المبادرات التي لها أثر مفيد فيما يتعلق بالمناخ والتصدي لتزايد الطلب على الطاقة في المناطق الحضرية. وستشمل مشاريع تبرز توفير الطاقة في المدن على نحو لامركزي وقائم على المصادر المتجددة، وتنقل الطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية استناداً إلى المصادر المتجددة، والمباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وإدارة النفايات البلدية التي تقوم على الاقتصاد في استهلاك المياه والمستدامة والمصحوبة بمبادرات لاستعادة الطاقة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً في أنشطة الدعوة والتوعية لتشجيع على استخدام الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة. وسيقدم البرنامج الدعم لنهج يعزز حقوق الإنسان ويعمل على حمايتها واحترامها بغية تعزيز التعاون الفعال بين المصطلعين بالواجبات وأصحاب الحقوق لتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وسيراعي البرنامج الفرعي احتياجات وأولويات الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بمن فيهم النساء والأطفال المعرضون للخطر والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون. وستبذل الجهود أيضاً لتعزيز التوازن بين الجنسين والإنصاف في تقديم الخدمات.

البرنامج الفرعي ٥ الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

هدف المنظمة: تحسين فرص الحصول على السكن اللائق المستدام، وتحسين مستوى المعيشة في الأحياء الفقيرة، والحد من ظهور أحياء فقيرة جديدة على نحو شامل

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تنفذ سياسات أو استراتيجيات أو برامج محسنة للإسكان تتسق مع مبادئ استراتيجية الإسكان العالمية	(أ) تحسين سياسات الإسكان أو استراتيجياته '١' أو برامجها تمثيلاً مع مبادئ استراتيجية الإسكان العالمية، وتعزيز إعمال الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تنفذ أطراً أو برامج تمنع الإخلاء القسري وغير القانوني للمساكن	'٢'
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تطبق قوانين أو أنظمة للبناء المستدام أو أدوات لترخيصه	'٣'
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تصوغ سياسات أو استراتيجيات مجبّودة لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها	(ب) تجويد السياسات أو الاستراتيجيات أو البرامج '١' الرامية إلى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تنفذ برامج مستدامة تقوم على مشاركة الجميع لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها	'٢'
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تتيح التمثيل العادل للمجتمعات المحلية في هيئات التنسيق مثل لجان الممثل الوطنية	(ج) تعزيز قدرة ساكني الأحياء الفقيرة على إقامة '١' شراكات مع السلطات الوطنية والمحلية التي تنفذ سياسات أو برامج تتعلق بتيسير الحصول على السكن اللائق وتحسين مستوى المعيشة في الأحياء الفقيرة
زيادة عدد البلدان الشريكة التي تمكّن المجتمعات المحلية لكي تقود المبادرات وتنفذها	'٢'

الاستراتيجية

٣٠-١٢ س يدعم البرنامج الفرعي الحصول على السكن اللائق للجميع في البلدان الشريكة عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية وإسداء المشورة التقنية لتدعيم أطر السياسات وتعزيز الاستجابات القطرية والإسكان وتنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الأحياء الفقيرة سيوفر نهج موئل الأمم المتحدة المسمى "الإسكان في الصميم"

والاستراتيجية العالمية للإسكان المبادئ التوجيهية للعمل المعياري والتشغيلي في البلدان الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أهداف وغايات التنمية المستدامة ستوجه المزيد من التطوير والابتكار في عمل البرنامج الفرعي. وترد فيما يلي الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين سياسات الإسكان واستراتيجياته وبرامجه، سيعزز موئل الأمم المتحدة نهج الإسكان في الصميم، وهو تطبيق عملي للاستراتيجية العالمية للإسكان والنهج الثلاثي الجوانب، يضع الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية ووضع تصور بشأن التحضر. ومن خلال هذا النهج، يتم الإثراء عن تطوير برامج الإسكان الشاملة القائمة على التفرقة والمنخفضة الدخل. وبدلاً من ذلك، فإن طبيعة التنمية الإسكانية التصاعدية سيتم تعزيزها من خلال بدائل أكثر مرونة وأقل تكلفة، من قبيل المساعدة على التشييد الذاتي والمواقع والخدمات وتخصيص الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع موئل الأمم المتحدة على تحسين سياسات الإسكان للتمويل الشامل للإسكان والإسكان الميسور التكلفة، وممارسات التخطيط الحضري الذي محوره الناس، والتشريعات الواقعية والقابلة للإنفاذ، بوصفها المفهوم المحوري للخطة الحضرية الجديدة. إضافة إلى ذلك، سوف يقدم الدعم إلى البلدان في تحويل استراتيجياتها إلى برامج للإسكان الشامل، ووضع وإنفاذ قوانين بناء مستدامة، وتصميم أدوات وآليات لتعزيز التمويل الشامل للإسكان، وسد الفجوة في القدرة على تحمل تكلفة الإسكان بالنسبة لأشد الفئات فقراً، مع التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والعمل من أجل إعمال الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب؛

(ب) لتحسين الارتقاء بالأحياء الفقيرة والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى منع نشوئها، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز التدخلات المخططة والشاملة والمتكاملة التي تراعي مصالح الفقراء، مثل المشاركة على صعيد المدن في تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، الأمر الذي يمكن أن يولد نوع التحضر الذي يسفر عن ازدهار واسع النطاق ويحد من أوجه التفاوت. وسيساعد موئل الأمم المتحدة البلدان الشريكة في وضع المبادرات الرامية إلى توفير الإسكان اللائق والميسور التكلفة للمقيمين في المناطق الحضرية التي توجد بالفعل، في معظم الحالات، بالقرب من مراكز المدن والبلدات. وستعالج الاستراتيجية الآثار الاجتماعية والمكانية للإسكان في صلب مفهومها، بربطها مع استراتيجيات التجديد الحضري الأوسع نطاقاً لإعادة تخصيص المساحات المخطط لها، وتوسيع المدن، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتلبية احتياجات الكثافة والاستخدام المختلط، في

إطار الخطة الحضرية الجديدة. وستمثل أداة تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج الارتقاء بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها في البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة؛

(ج) وسيطبق نهج محوره الناس، ضمن إطار يعزز حقوق الإنسان ويحميها ويحترمها، على نطاق البرنامج الفرعي بغية تعزيز قدرة ساكني الأحياء الفقيرة على حشد التأييد لقضاياهم والشراكة مع السلطات الوطنية والمحلية. وفي هذا الصدد، سيقدم موئل الأمم المتحدة المشورة للسلطات الوطنية والمحلية بشأن توفير القيادة وتمكين المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات. ويستخدم موئل الأمم المتحدة نهج "التعاقد المجتمعي" للإسهام في ثورة البيانات والرصد العالمي وللتنفيذ المباشر للمبادرات المجتمعية، وإيجاد فرص العمل، وبناء القدرات على صون وزيادة توسيع الهياكل الأساسية والخدمات المجتمعية، فضلاً عن أدوات تمويل البلديات المستدامة. وسيعزز موئل الأمم المتحدة طرائق مالية شاملة جديدة مثل توفير الإقراض بدون ضمانات، وضمان الأموال، والمصارف المجتمعية للإسكان. ويمثل كل من الملكية واسعة النطاق وتوضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات الحضرية الفاعلة في هيئات التنسيق عناصر هامة للحفاظ على استمرار الجهود، وتوسيع نطاق الارتقاء بالإسكان والأحياء الفقيرة، ومبادرات الوقاية.

البرنامج الفرعي ٦ الحد من الأخطار والإصلاح

هدف المنظمة: زيادة قدرة المدن على الصمود في مواجهة آثار الأزمات الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان والقيام بالإصلاح بسبل تعزز التنمية الحضرية المستدامة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية الشريكة التي أدرجت في خططها مسألة الحد من الأخطار وإدارتها في المناطق الحضرية	(أ) تحسين سياسات الحد من الأخطار في المناطق الحضرية واستراتيجياتها وبرامجها التي تُعتمد لزيادة قدرة المدن وغيرها من المستوطنات البشرية على الصمود
زيادة النسبة المئوية للمدن الشريكة وغيرها من المستوطنات البشرية التي نفذت برامج مستدامة لإعادة إعمار المناطق الحضرية تشمل مسائل الحد من الأخطار	(ب) تحسين التدخلات الرامية إلى إنعاش المستوطنات وإعادة إعمارها من أجل تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى
زيادة النسبة المئوية لبرامج إصلاح المأوى التي تسهم في توفير مساكن دائمة تصمد في مواجهة الكوارث	(ج) تحسين برامج إصلاح المأوى ضمن الاستجابة للآزمات بما يساهم في تحقيق استدامة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وزيادة قدرتها على الصمود

الاستراتيجية

١٢-٣١ سيدعم البرنامج الفرعي زيادة قدرة المدن والمستوطنات البشرية على الصمود أمام آثار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، ويضطلع بجهود الإنعاش والإصلاح بسبل تنهض بالتنمية الحضرية المستدامة تمشياً مع الوثيقة الختامية للموئل الثالث وترد فيما يلي الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) لتحسين سياسات الحد من المخاطر الحضرية والصمود للمدن والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الخدمات الأساسية الحضرية، سيحدد البرنامج الفرعي خطة الحد من المخاطر الحضرية والصمود لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إدماج وحشد المدخلات من البرنامج والشركاء فيما يتعلق بتخطيط المناطق الحضرية والتشريعات والأطر التنظيمية، وتعزيز القدرات المالية للبلديات، مما يؤدي إلى بناء المزيد من المدن والمستوطنات البشرية القادرة على الصمود على الصعيد العالمي. وسيركز البرنامج الفرعي جهوده على تيسير التنسيق والدعم فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالحد من المخاطر الحضرية من خلال توفير الدعم التقني إلى الحكومات الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في المدن، والشبكات المشتركة بين الوكالات، والعمليات الميدانية، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، والفروع المواضيعية الأخرى للبرنامج. وستعمل الاستراتيجية على إنتاج المعارف والدروس المستفادة والأدوات والمبادئ التوجيهية والسياسات العامة للحد من المخاطر الحضرية وبناء القدرة على الصمود. وسيقدم موئل الأمم المتحدة الدعم أيضاً فيما يتعلق بتنفيذ الأطر الدولية، بما فيها إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، وجدول الأعمال العالمي بشأن تغير المناخ، إلى جانب الولايات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني؛

(ب) لتحسين برامج إعادة التأهيل في الاستجابة للأزمات، سيعمل موئل الأمم المتحدة، من خلال آلية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ونظام مجموعات العمل الإنساني، في التأثير على الشركاء في المجال الإنساني ودعمهم في التوصل إلى فهم أفضل للبيئات الحضرية المعقدة، بما في ذلك تلك المتضررة من النزاع والهجرة الواسعة النطاق. وسيوفر موئل الأمم المتحدة الدعم التقني في أوقات الأزمات إلى الحكومات الوطنية والعمليات الميدانية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المبتكرة والتأثير في السياسة الاستراتيجية بشأن استرداد المأوى المستدام من خلال تحسين التخطيط والتصميم الحضريين للمستوطنات الطارئة، وكفالة إدماج المستوطنات الجديدة إدماجاً كاملاً ضمن هياكل الحوكمة المحلية والأطر التشريعية والمالية. وسيسعى موئل الأمم المتحدة المشاركة من خلال التعاون بين

الوكالات مع التحالفات الحضرية العالمية والشراكات والشبكات المرتبطة بالدعم الطويل الأجل في مجال بناء القدرات للبلدان التي تواجه أزمات؛

(ج) ولتحسين تدخلات الإنعاش والتعمير، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز أنشطة انتعاش المستوطنات المستدامة التي تركز على إنعاش "إعادة البناء بصورة أفضل"، وضمان استفادة انتعاش المستوطنات من تحسين التخطيط والتصميم الحضريين، وإدراج الجوانب المكانية والمادية والتنظيمية والوظيفية المتكاملة في إعمار المناطق الحضرية. وستشمل النهج سبل التخطيط المراعية للمخاطر والقائمة على أساس المناطق، والانتعاش والتنسيق اللذين يركزان على الناس؛ والتكامل والتعاون الأوثق مع السلطات المحلية؛ وبناء شراكات أقوى مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما مع المجموعات النسائية والشبابية. وسيوفر موئل الأمم المتحدة الدعم التقني للحكومات من خلال العمليات الميدانية والمكاتب الإقليمية، وسوف يعمل على إنتاج المعارف، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والمبادئ التوجيهية، لدعم التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج.

البرنامج الفرعي ٧

البحوث الحضرية وتنمية القدرات

هدف المنظمة: تحسين الدراية بمسائل التحضر المستدام، والقدرة على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الأدلة على المستويات الوطنية والمحلية والعالمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية على '١' زيادة عدد المراسد الحضرية التي تستخدم أدوات موئل الأمم المتحدة وأساليبه وبياناته للرصد	الصعيد العالمي
'٢' عدد المكاتب الإحصائية الوطنية الشريكة التي تصدر بيانات ومؤشرات حضرية لدعم عملية الإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة	
(ب) تحسين الدراية بمسائل التحضر المستدام على '١' عدد الحكومات المحلية والوطنية التي استخدمت المنتجات المعرفية لموئل الأمم المتحدة لأغراض صوغ السياسات	الصُّعد المحلية والوطنية والعالمية من أجل إنتاج معلومات قائمة على الأدلة
'٢' زيادة عدد البلدان الشريكة التي تصدر تقارير وطنية وتقارير عن المدن من أجل تعزيز صوغ السياسات المحلية والوطنية	

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(ج) تحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والجهات الشريكة على تنفيذ خطط أو استراتيجيات من أجل التي نفذت خططاً أو استراتيجيات للتحضر المستدام التحضر المستدام

الاستراتيجية

٣٢-١٢ سيهدف البرنامج الفرعي إلى تعزيز رصد حالة التحضر على الصعيد العالمي ونشر المعارف المتعلقة بمسائل التحضر المستدام، استناداً إلى الدروس المستفادة من تنفيذ حافظة موئل الأمم المتحدة. وسيكفل أيضاً التنفيذ المتجانس والكافي والمتكامل لاستراتيجية موئل الأمم المتحدة لتنمية القدرات على الصعيد الدولي وعلى الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحسين صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتحضر المستدام التي تتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة. وترد فيما يلي الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الإنجازات المتوقعة:

(أ) من أجل تحسين رصد ظروف واتجاهات التوسع الحضري العالمي، وتقديم الدعم للإبلاغ عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ وغيره من الأهداف والغايات ذات الصلة بالمدن، سيواصل البرنامج الفرعي الاستفادة من المرصد الحضري العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة تطوير مبادرة ازدهار المدن من أجل دعم جمع البيانات والتحليل والإبلاغ على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن. وفي إطار المبادرة، سيتم وضع عينة عالمية ووطنية من المدن، بما في ذلك البيانات المكانية ومؤشرات جديدة للاستجابة للمواضيع الناشئة مثل تغير المناخ، وأوجه عدم المساواة؛

(ب) لتحسين الدراية بمسائل التحضر المستدام، سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بالأعمال التحليلية والبحوث واستخدام الدروس المستفادة من أنشطة موئل الأمم المتحدة المعيارية والتنفيذية من أجل إنتاج المعارف الجديدة والرؤى التي ستشكل أساساً لتحسين صياغة السياسات وتنفيذها على الصعيد المحلي والوطنية والعالمية. وفي هذا الصدد، سيقوم موئل الأمم المتحدة بنشر المعارف عن قضايا التحضر المستدام التي تتسم بالقدر الأكبر من الموثوقية والصلة بالموضوع، والحداثة، والشمول. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بنشر وتوزيع التقارير الرئيسية بشأن قضايا التنمية الحضرية المستدامة وسيطور شراكات مع مراكز المعرفة، بما في ذلك مؤسسات البحوث والجامعات، بهدف تبادل المعارف والخبرات بشأن التنمية الحضرية المستدامة. وسيعزز البرنامج الفرعي الحوارات مع الممارسين في الدول

الأعضاء وفيما بينهم لتسخير المعارف والخبرات الميدانية دعماً لإنتاج تقارير وطنية وعلى صعيد المدن؛

(ج) لتحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على تنفيذ خطط أو استراتيجيات من أجل التحضر المستدام، سيكفل البرنامج الفرعي أن تكون أنشطة مؤئل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات متجانسة وملائمة ومتداعمة من شأنها تعميم جميع جوانب الخطة الحضرية الجديدة. وفي هذا الصدد، سيعمل البرنامج الفرعي مع الجامعات الشريكة والمؤسسات من أعضاء مبادرة الجامعات الشريكة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتدريب وبناء القدرات في مجال وضع وإجراء الأنشطة التدريبية المعدة حسب الطلب، وحلقات العمل والمنتديات بشأن تبادل المعارف التي ستفضي إلى إنشاء معاهد امتياز إقليمية في الشؤون الحضرية لمؤئل الأمم المتحدة. وستعمل المعاهد على تيسير ونشر المعارف والأدوات ومراجع التدريب بشأن التحضر المستدام، بما في ذلك تلك التي ينتجها مؤئل الأمم المتحدة. وستؤدي بدورها إلى دعم تنفيذ البرامج الإقليمية لبناء القدرات التي تلي الحاجة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة على نحو فعال.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

إنشاء مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية	القرار ٣٣٢٧
	(د-٢٩)
إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة	د-٢٥/٢
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
تعزيز ولاية ومركز لجنة المستوطنات البشرية ومركز ودور ووظيفة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٠٦/٥٦
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣٥/٦٤
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً	٢١٣/٦٤
تعزيز السلام كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان	١٧٣/٦٧
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٣٩/٦٨
تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	١/٧٠

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستنتاجاته المتفق عليها

التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل	٦٢/٢٠٠٣
المستوطنات البشرية	٢١/٢٠١١

قرارات مجلس الإدارة

تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية	١١/١٩
الشباب والمستوطنات البشرية	١/٢٠
المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية	٧/٢٠
المنتدى الحضري العالمي	٥/٢٣

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للمساهمة في التنمية الحضرية المستدامة	٤/٢٤
الأنشطة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١٣/٢٤
مساهمة المستوطنات البشرية للأمم المتحدة	١/٢٥
مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل دعم التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية	
الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج العمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٣/٢٥
تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩	٤/٢٥
إصلاحات الحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٧/٢٥
البرنامج الفرعي ١: التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية	
قرارات مجلس الإدارة	
تعزيز إشراك المجتمع المدني في نظم الإدارة المحلية	١٦/٢٠
مبادئ توجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية	٣/٢١
حقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل	٩/٢١
تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال سياسات لزيادة أمان المدن ومكافحة الجريمة الحضرية	١٤/٢٣
تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال زيادة فرص الحصول بصورة متكافئة على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية والبنى التحتية	١٧/٢٣
متابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية	٥/٢٤

البرنامج الفرعي ٢: التخطيط والتصميم الحضريان

قرارات الجمعية العامة

تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	٢٤٢/٥٣
--	--------

قرارات مجلس الإدارة

- ٤/١٩ التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٦/٢٠ أفضل الممارسات والسياسات السليمة والتشريعات التمكينية لدعم التحضر المستدام وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
- ٢٠/٢٠ الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة
- ٤/٢٣ التنمية الحضرية المستدامة من خلال الوصول إلى الأماكن العامة الحضرية ذات النوعية
- ٣/٢٤ التخطيط الحضري الشامل والمستدام وبلورة مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي
- ٦/٢٥ المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي

البرنامج الفرعي ٣: الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات

قرارات الجمعية العامة

- ١٠/٦٥ تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
- ٢١٥/٦٧ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
- ٢٦٣/٦٧ المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
- ٢٨٩/٦٧ دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

قرارات مجلس الإدارة

- ١٠/٢٣ الأنشطة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال الاقتصاد الحضري والآليات المالية للارتقاء بالمناطق الحضرية وتوفير الإسكان والخدمات الأساسية للفقراء في المناطق الحضرية
- ١١/٢٤ تعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني
- ١٢/٢٤ الشباب والتنمية الحضرية المستدامة

البرنامج الفرعي ٤: الخدمات الأساسية الحضرية

قرارات الجمعية العامة

- ٢٩١/٦٧ الصرف الصحي للجميع
- ٢٦٩/٦٨ تحسين السلامة على الطرق في العالم
- ٢١٣/٦٩ دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

قرارات مجلس الإدارة

- ٢/٢٤ تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الخدمات الحضرية الأساسية

البرنامج الفرعي ٥: الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

قرارات مجلس الإدارة

- ١٨/١٩ تنمية المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- ٧/٢١ حوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص بغية اجتذاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في مجال إسكان ذوي الدخل المنخفض
- ٨/٢١ صندوق أفريقي/آلية مالية أفريقية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة
- ١٠/٢١ تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: آليات مالية تجريبية من أجل الإسكان والبنية التحتية لصالح الفقراء
- ٣/٢٣ دعم الإسكان لمصلحة الفقراء
- ٨/٢٣ الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
- ٦/٢٤ دعم العمل الرامي إلى إيجاد مدن أكثر أماناً
- ٧/٢٤ جعل الأحياء الفقيرة جزءاً من الماضي: التحدي العالمي
- ٨/٢٤ الدعم التقني الإقليمي في الإسكان المستدام والتنمية الحضرية بما في ذلك المنتدى الوزاري للدول العربية المعني بالإسكان والتنمية الحضرية
- ٩/٢٤ استراتيجيات الإسكان الوطنية والمحلية الجامعة الرامية إلى تحقيق انتقال نوعي في الاستراتيجية العالمية للإسكان

البرنامج الفرعي ٦: الحد من الأخطار والإصلاح

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٦٨	توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا
١٣٥/٦٩	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
١٥٤/٦٩	تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا
٢١٨/٦٩	التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينو
٢١٩/٦٩	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
٢٤٣/٦٩	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
٢٨٠/٦٩	تعزيز الإغاثة في حالة الطوارئ والتأهيل وإعادة الإعمار في إطار التصدي للآثار المدمرة التي أحدثها الزلزال في نيبال
٢٨٣/٦٩	إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

قرارات مجلس الإدارة

١٧/٢٠	التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب التزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية
١٨/٢٣	الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتأهب لها والوقاية منها والتخفيف من حدتها كمساهمة في التنمية الحضرية المستدامة

البرنامج الفرعي ٧: البحوث الحضرية وتنمية القدرات

قرارات الجمعية العامة

١١٤/٣٤	التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية والتقارير الدورية عن التعاون والمساعدة الدوليين في ميدان المستوطنات البشرية
١٣٧/٦٦	إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان